المستقبل
جريدة الغد، اليوم.

عريضة «حتى الصوت يودي هالمرة»
أهالي المخطوفين: حفظ العيّنات البيولوجية وهيئة وطنية

تزامناً مع ذكرى اندلاع الحرب اللبنانية، أطلقت لجان أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وأهالي المعتقلين في السجون السورية ودعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين «سوليد» عريضة وطنية طالبت عبرها الدولة بسلطتيها التنفيذية والتشريعية، بإقرار الحل العلمي والمعقول المرتكز على إجراءين إثنين، الأول جمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسراً تمهيداً لإجراء الفحص الجيني DNA كخطوة تنفيذية للتمكن من التعرف على هويات المفقودين أو على الرفات متى وجدت، والثاني إقرار قانون بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تتمتع بالصلاحيات اللازمة للبحث عن مصادر المفقودين وكشفها لأهاليهم.

وستعمم اللجان هذه العريضة على الصفحات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف جمع أكبر عدد من التواقيع عليها خلال مدة شهر ونصف، «حتى الصوت يودي هالمرة».

ترافق إطلاق العريضة الذي تم خلال مؤتمر صحافي عقدته في حديقة جبران خليل جبران مقابل بيت الامم المتحدة «اسكوا» في وسط بيروت، إقامة معرض صور بمحاذاة خيمة أهالي المفقودين بعنوان « Lives Stolen» (الأعمار المسلوبة) للفنان المصور وسام خوري، دعماً لقضية المخطوفين والمفقودين والمخفيين قسراً.

وكانت كلمة لرئيسة لجنة المخطوفين وداد حلواني التي توجهت الى رئيس الجمهورية ميشال عون، مشددة على

تنفيذ «مطلبنا والحل المقترح بشقيه، اقتراح قانون تأسيس هيئة وطنية مستقلة وجمع وحفظ عيناتنا البيولوجية».

وسألت رئيس مجلس النواب نبيه بري والمجلس: «لماذا لم يُدرج اقتراح قانون تأسيس هيئة وطنية مستقلة للمفقودين والمخفيين قسرياً على جدول أعمال الهيئة العامة للمجلس، لماذا وبعد انقضاء سنوات على تسجيل اقتراح القانون في قلم المجلس، يتكرر طلب إبداء الرأي والتلطي وراء الاصبع؟ لماذا أرسلت الى رئاسة مجلس الوزراء الصيغة الأولى للمشروع، أي مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسريا الذي كنا قد تقدمنا به بواسطة النائبين زياد القادري وغسان مخيبر، بدلاً من الصيغة المعدلة، أي اقتراح القانون الدامج للمشروع الآنف ذكره ومشروع القانون المقدم من النائب حكمت ديب للغاية ذاتها».

وأشارت الى «أن هذا التصرف الرسمي اللامسؤول أسقط، ربما ألغى، ما تم إقراره في لجنة حقوق الإنسان النيابية خلال اجتماعات عدة خصصت لدراسته، كنا قد شاركنا فيها أنا و(الراحل) غازي (عاد)، كممثلين للأهالي، الى جانب ممثلين للوزارات المعنية (الداخلية والعدل) وممثلين لهيئات أخرى محلية ودولية معنية بحقوق الإنسان».

وتوجهت الى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والمجلس: «لماذا لم يُدرج مشروع الاتفاق لجمع وحفظ عيناتنا البيولوجية على جدول أعمال المجلس. ما تفسير رئيس الحكومة والحكومة مجتمعة تخليهم عن مسؤوليتهم في قضية بغاية الأهمية والدقة (هويات المواطنين الجينية)؟.

وقالت: «نناشد «الدولة» المُفترض، أن تتمعن مرة واحدة بما قلناه، وما نردده على مدار سنوات محنتنا، لو تفعل، فإنها ستكتشف أن تحمل مسؤوليتها بحل هذا الملف، سيشكل لها خشبة الخلاص لتنهض من جديد وتقف على رجليها. عندها سنثبت لأول مرة منذ نهاية الحرب أنها فعلاً لجميع أولادها من دون أي تمييز، عندها ستسترجع هيبتها وكرامتها، عندها تعود للوطن كرامته كما كان يقول صديقنا غازي».

واكدت «أننا مستمرون، ليس فقط لأننا نريد معرفة مصير أحبتنا (مع أهمية ذلك) لا بل لأننا لا نريد تمديد الحرب ولا تمديد الخطف ولا أي ممارسة حربية، نحن نريد دولة قوية، نريد وطناً».

وقالت: «سعياً لإحقاق الحق وقيادة الدولة، يهمنا أن نطلق معاً «العريضة الوطنية» كخارطة الطريق، تحمل حل الحد الأدنى المقبول لمأساة المفقودين والمخفيين قسرياً وعائلاتهم وتتلاقى مع إرادة التحرك الشعبي ضد التمديد للمرة الثالثة للمجلس النيابي»، مشيرة الى أن «الخطوة الأولى تبدأ بتبني هذه العريضة ثم التوقيع عليها، فالمساهمة بتعميمها على الأصدقاء والمعارف، وعلى الصفحات الالكترونية وكل وسائل التواصل الاجتماعي».

واعلنت «أن الهدف هو جمع أكبر عدد من التواقيع عليها خلال مدة شهر ونصف، ونركز على أهمية التوقيع الالكتروني لأنه سيتيح لمشاركة اللبنانيين المتواجدين في الخارج». وقالت: «الرهان على دعمكم عظيم، حتى «الصوت يودي هالمرة»، ويتعاظم أمل العبور الى الدولة».
ويمكن التوقيع على العريضة على الرابط:

Wnmy mr /gl.goo.www